المحاضرة الثالثة: أسباب الفساد الإداري

تشير خصائص وعلامات الفساد الإداري إلى إمكانية حدوثه، إلا أن هذا النوع من الفساد له أسباب وراء ظهوره، وهذه الأسباب والبواعث الكامنة حظيت باهتمام الباحثين، سواء من تناول مشكلة الفساد عامة أو الفساد الإداري خاصة، ذلك أن الجهاز الإداري هو الذي يلقي عليه تبعات تنفيذ السياسة العامة للدولة في مختلف المجالات. ولما كانت الدول سواء النامية أو المتقدمة في حالة تقدم مستمر فقد اقتضى الحال تطوير الجهاز الإداري بالقدر الذي يتعادل مع التطور الذي تمر به المجتمعات في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية. وقد تعددت الأسباب المؤدية إلى الفساد الإداري والعوامل التي تؤدي إلى ظهوره فقد كتب عبد الرحمان بن خلدون في القرن الرابع عشر ميلادي قائلا: " إن أساس الفساد هو الورع بالحياة المترفة بين أفراد الجماعة الحاكمة".[1]

وقد أشارت إحدى الدراسات التي قام بها كل من **اندفيجوموين** عام ١٩٩٩ على وجود علاقة طردية بين الفساد الإداري وغياب التوازن والعدل الاجتماعي في المجتمع، مما يولد الظلم وعدم المساواة لدى قطاعات مختلفة في المجتمع ومن ثم الحقد والكراهية تجاه الفاسدين الذين يمثلون واقع الظلم الاجتماعي. ومن أهم أسباب انتشار الفساد الإداري في الدول النامية ومنها الجزائر يعود إلى ما يلي:

١. سرعة دوران القيادات ما يولد رغبة في استغلال المنصب بشكل سريع.
٢. التباين الطبقي واختلال معدلات الدخل.
٣. عدم تأهيل القيادات وتطوير القدرات.
٤. الثنائية في تطبيق النصوص القانونية وتفسيرها بحيث تحابي البعض ويتم التعسف بحق البعض.
٥. الاعتماد على الأساليب البدائية في التحقيق واثبات التهم.

---

[1]- عبد الرحمان ابن خلدون: مرجع سابق ، ص١٨٠.

٦. توظيف الانتماءات العشائرية والقبلية في التعامل الرسمي (الجهوية).

٧. الثقافة المجتمعية التي تؤدي إلى انتشار الفساد.

٨. انتشار اللامركزية دون إخضاع للرقابة والمتابعة.

٩. شيوع النمط التسلطي والعلاقات البيروقراطية بين السلطات الهرمية.

١٠. تغلغل بعض العناصر المحترفة والمتمرسة في الفساد الإداري ووصولها إلى المستويات العليا لمواقع اتخاذ القرارات.

وتشير دراسات أخرى إلى أن أهم الأسباب التي تؤدي إلى وجود الفساد في الجزائر بصفة خاصة وشمال إفريقيا بصفة عامة.

١. غياب الشفافية:

إن المجتمعات غير الديمقراطية بيئات مغلقة تسيطر الحكومات فيها على إعلامها ولا تسمح بنشر إلا ما يصب في صالحها.

وهذا ما شدد عليه كل من ديك وبسكاليا(Dijk. And .Buscaglia) حينما أكدا على وجود علاقة بين الفساد والديمقراطية ذلك أن نمو أحدهما يؤثر سلبا على الأخر فالفساد ينخفض في البلدان الديمقراطية التي تتمتع فيها الصحافة بمزيد من الحرية، والجمعيات الأهلية بمزيد من القوة. ومن ثم فان ضعف التنافس في القطاع العام يعزز من انتشار الفساد.

٢. ضعف السلطة القضائية وسيادة القانون:

السلطة القضائية المستقلة مدى مفهوم غريب عنا نحن في الجزائر حيث تعمل السلطة القضائية تحت إشراف الحكومة فالقضاة موظفون يخضعون لسلطة وزير العدل، الذي بدوره يشغل منصبا تنفيذيا في مجلس الوزراء.

٣. الهيكل الاجتماعي:فالمجتمع ينحاز ويتبع السلطة الحاكمة والصفوة والنخبة.

٤. حكومة الشركات:

ويشير مفهوم حكومة الشركات إلى مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لشركاتهم، وعادة ما يترأس مجالس الإدارة في هذه المناطق النخب وتشعر الحكومات بالتهديد لمجرد التفكير بان الجمهور يراقب أعمالها، لذا ترى علاقتها مع النخبة ضرورية لبقائها والعكس صحيح.

٥. التحديات السياسية لمحاربة الفساد:

لا بد من وجود الإرادة السياسية الحقيقية والدعم الشعبي القوي لمحاربة الفساد الإداري وبدون ذلك ستتحول كل هذه الإجراءات إلى ستار دخاني تؤدي إلى تعميق انعدام الثقة وتوسيع نطاق الاستياء الشعبي.

٦. القوانين والحواجز المبالغ فيها:

تتسبب الحكومة الغير ديمقراطية في خلق نظم بيروقراطية بالغة التعقيد لتوسيع القاعدة المؤيدة لها والتوسع في التوظيف تحت مظلة الحكومة الواسعة الأمر الذي يؤدي إلى ظهور بيئة يتكاثر فيها الفساد.[٢]

وفي نفس السياق قد يرى بشير ألجين: رئيس منظمة الشفافية الدولية أن الثراء القطبي هو الأرض الخصبة للفساد فاغلب الدول الغنية نفطيا هي أكثر الدول فسادا (٢٠٠٦) ويمكن إسقاط رأي **أيجن** على الجزائر وعلى واقع ظاهرة الفساد فيها.[٣]

ويشير إكرام بدر الدين إلى ما يسمى بالفساد المؤسسي الذي يحدث عندما تستطيع منظمة فاسدة تحقيق مكاسب جديدة فإنها تغري منظمات أخرى بإتباع نفس الأسلوب ومن ثم فإنه من المتوقع قيام تحالفات بين العناصر الفاسدة التي تنتمي إلى منظمات مختلفة داخل النظام السياسي.[٤]

---

[٢]-خالد بن عبد الرحمان بن حسن بن عمر آل الشيخ: مرجع سابق، ص٦٢.
[٣]- حسن نافعة: مرجع سابق ص٩٤.

ويرى **هنتيجتون** في دراسته التي أجراها بعنوان التحديث والفساد أن انتشار الفساد يرتبط ارتباطا وثيقا بعمليات التحديث الاقتصادي والاجتماعي السريع وأضاف أن المدينة خلقت مناخا مساعدا على ظهور الفساد وانتشاره ودلك بثلاثة عوامل هي:

١. أن المدينة تتضمن تغييرا في قيم المجتمع الأساسية.

٢. جماعات السلطة في المجتمع لم تستوعب بعد المعايير الجديدة.

٣. المدينة تشجع الفساد من خلال التغييرات التي تحدثها السياسة.[٥]

وهذه يعني أن الدول التي تمر بمرحلة انتقال كالجزائر، التي تمر بمرحلة انتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق فان هذا التحول خلق فرصا هائلة للربح.[٦]

أنماط وأشكال الفساد الإداري:

عادة ما يتناول الباحثون المظاهر والأشكال المتنوعة لظاهرة الفساد دون الإحاطة بخصوصية كل نوع من أنواعها. ويرجع عدم التمايز هذا إلى تعقد الظاهرة، حيث تتداخل العديد من العوامل السياسية الاقتصادية الاجتماعية وغيرها.

كما أن اتسام ظاهرة الفساد الإداري بالتشعب، تجعل من الصعوبة بما كان، حصر الأشكال المختلفة لظاهرة الفساد الإداري.

وهذا ما أكده **بييرلاكوم** الذي يعطي لنا مثالا عن التعدد والتزايد المتصاعد لهذه الظاهرة.

لهذا سنحاول الإلمام والتركيز على أهم الصور والأشكال التي تميز ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر خاصة والعالم الثالث والمتقدم عامة.

١. الرشوة:

---

[٤]- عبدو مصطفى، مرجع سابق ص٢٨.
[٥]- خالد بن عبد الرحمان بن حسن بن عمر آل الشيخ: مرجع سابق ص٥٤.
[٦]- عمرو صابر: مرجع سابق ،ص٨٤.

وهي عبارة عن مبلغ مالي تحدد مسبقا وبنسبة معينة من العقد الموقع الفاسد والمفسد، والذي يقوم من خلاله الموظف الحكومي بمساعدة مؤسسة أو شخص معين للحصول على منافع وعوائد من المشاريع التي تدرها الدولة[٧]، ولجريمة الرشوة ثلاثة أركان هي:

أ. الركن القانوني:

ويتضح ذلك من خلال توفر نص يجرم الفعل ويقتضي العقاب لمن يقوم به على ان يكون نافذا للمثول وقت ارتكاب الجريمة ساريا على الشخص الذي قام بارتكاب الجريمة.

ب. الركن المادي: وهو طلب أخذ أو قبول عطية أو وعد بها كمقابل.

جـ .الركن المعنوي:

ويتمثل في توافر القصد الجنائي وذلك بعلم الموظف أن ما حصل عليه أو ما طلبه لقاء القيام بعمل أو الامتناع من القيام به، والعلم هنا يكون قبل قيامه بالعمل المطلوب منه، وان ما يحصل عليه سيكون بغرض الرشوة ويعد عمله هذا رشوة.[٨]

٢. الاختلاس:(Embezzlement)

وهي عملية سرقة لمختلف موارد الدولة العمومية وذلك من خلال نهب الاعتمادات المالية التي تخصصها الدولة لقطاع معين.

٣. المحاباة:(Népotisme)

المحاباة في اللغة مصدر حابي: يقال حاباه محاباة وحباء : اختصه ومال إليه ونصره.

وهو أسلوب يتم من خلاله تموقع الفرد واحتلاله مكانة اجتماعية، فيمنح الفرص والامتيازات للأقارب والأصدقاء على حساب الأشخاص ذو الكفاءة والجدارة.

---

[٧]- عنترة بن مرزوق، عبدو مصطفى: معضلة الفساد في الجزائر دراسة في الجذور والأسباب والحلول، دار جيطلي للنشر والتوزيع، ط١، الجزائر، ٢٠٠٩، ص٤٥.

[٨]- خالد بن عبد الرحمان بن حسن بن عمر آل الشيخ: مرجع سابق ،ص٥٩.

فالأصل فإن الإدارة العامة خادمة لكل فئات المجتمع. وأما الموظف العام ملزم بمعاملة الجميع على مقياس واحد.

فالتمييز بين المواطنين في التوظيف وفي التعامل هي أولى خطوات الفساد الإداري.[٩] والدعوة إلى عدم المحاباة والمجاملة على حساب المصلحة العامة لا تعني التمرد على التنظيمات الأسرية، ولكن عدم وضع هذه الانتماءات للتمييز بين الموظفين أو المحاباة بسبب هذه الانتماءات وهذا ما تنص عليه شريعتنا الإسلامية، وتؤكده لوائح وحقوق الإنسان.

٤. المحسوبية: (Favoritisme)

وهي توزيع الموارد اعتبارا للعلاقات الحميمية التي تجمع المسؤول بالأصدقاء وهو من أكثر الأشكال الشائعة في الأنظمة الأبوية الجديدة وذلك من خلال انتشار قاعدة الزبون المفضل وهذا الشكل يشبه إلى حد ما المحاباة إلا أن الفرق يكمن في أن هذه الأخيرة أي المحاباة تكون أكثر انغلاقا على المافيا أي الأطراف الأخرى.[١٠]

٥. التحايل على النظام:

وهو من الخداع والكذب وتمويه الحقائق من اجل الحصول على منفعة تؤدي إلى الإضرار بالمصلحة العامة والتعارض مع واجبات الوظيفة.

والتحايل على النظام باب واسع يدخل فيه تفسير النظم والتعليمات على غير وجهها الصحيح أو في غير موضعها بقصد الإضرار بالمصلحة العامة من اجل المصلحة الشخصية وقد تتحقق من خلال تحايل الموظف بتنفيذ أمر من الأوامر بصورة تحقق له منفعة.

٦. اشتغال الموظف العام بالتجارة دون إذن نظامي:

---

[٩]- عنترة بن مرزوق مصطفى عبدو: مرجع سابق ص٤٥.

[١٠]- المرجع نفسه ،ص٤٦.

تحظر بعض الدول على موظفيها الجمع بين الوظيفة الحكومية والعمل في التجارة دون إذن. وذلك حتى يتمكن موظفو الدولة من أداء واجباتهم المنوطة بهم دون تقصير وحتى لا يكون هناك مجال للحصول على مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة.[١١]

٧. التزوير:

ويعتبر هذا الشكل من الفساد حيلة سياسية قذرة وهي جريمة تتضمن نوع من الخداع والمكر، وهو شكل واسع من الرشوة والاختلاس، ذلك أن موظفي الدولة يعملون من خلال شبكة موسعة ومنظمة تعمل على الاتجار بمختلف السلع والخدمات.

٨. الابتزاز:

ويكون بالمال أو بوسائل وموارد أخرى تستعمل للإكراه الجسدي والتهديد بالقوة وهو أسلوب عادة ما تلجا إليه المافيا، وذلك من خلال التأثير الذي تمارسه على الموظفين الكبار في الدولة بالقيام بمجموعة من الاغتيالات التي تستهدفهم وزرع الرعب في قلوبهم لأجل تحقيق مصالح معينة.

٩. الإثراء غير المشروع:

وهي زيادة في مداخيل الموظف لا تتوافق مع ما يتقاضاه من اجر لدى الدولة، المكافآت الغير محددة: عطاء مالي يقدم للموظف السامي عندما يفضل عون إداري بمعاملة خاصة.[١٢]

١٠. سوء استعمال الوظيفة:

---

[١١]- خالد بن عبد الرحمان بن حسن بن عمر آل الشيخ: مرجع سابق ، ص٣٨.

[١٢]- ، عنترة بن مرزوق عبدو مصطفى: مرجع سابق ص٤٥.

وهو عندما ينوي الموظف من خلال فعل معين أن يقوم مثلا بإصدار لائحة تكون مناقضة للقوانين المعمول بها، أو عندما يسيء استغلال العهدة أو مدة العقد وذلك بخيانة واجباته المنصوص عليها قانونا.

١١. استعارة أملاك الدولة:

هو استعمال وسائل وأجهزة الدولة لأغراض خاصة، وهي منتشرة بكثرة في إدارات الدول النامية كاستعمال الأجهزة المكتبية (حاسوب ، كراسي) لتتعداها إلى وسائل النقل.[١٣]

١٢. التهرب الضريبي:

يتم التهرب الضريبي المحلي على نوعين:

الأول: استغلال المكلفين بالضريبة للثغرات القانونية ولجوئهم إلى الحيل التي تمكنهم من التخلص من الضرائب المستحقة دون أن يضعوا أنفسهم أمام المسائلة القانونية مثل الهبات الصورية للتهرب من الضرائب، وعلى الرغم من ضررها على الاقتصاد الوطني إلا أنها تشكل تهربا مشروعا عند بعض القانونيين من طائلة العقاب.

الثاني:وهو التهرب الضريبي غير المشروع وهي الممارسات التي يخالف فيها الخاضعون للضرائب الأحكام القانونية بوسائل الغش والتزوير والرشاوى للهروب من الضرائب المستحقة.[١٤]

---

[١٣]-المرجع نفسه ص ٤٥.

[١٤]- سوزان ورزأكرمان: الفساد والحكم الأسباب والعواقب، الإصلاح، ترجمة: فؤاد سروبي، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، دط، ٢٠٠٠، ص١٨٢.